جباية الشام في الاسلام

٣

وكانت ايام الجراكسة فريدة بثروة عمالها والغالب ان الواحد منهم كان يأخذ رزق مئة الف او مئتي الف انسان على نحو ما كانت الحال في مصر قبل اربعين سنة ولكن الثروة كانت شيئاً كثيراً في تلك الايام محصورة في الافراد فقد اخذ تيمور من دمشق لما جاءها سنة ٨٠٣ عدا المأكول والمشروب وغيره الف الف دينار[1] فقام بها اهل دمشق من غير مشقة فلم يرض تيمور بذلك وقال ان المطلوب بحساب بلاده وهو عشرة آلاف الف دينار او الف تومان والتومان عشرة آلاف دينار من الذهب نزل بالناس باستخراج هذا منهم ثانياً بلاء عظيم ولما حمل الى تيمور قال هذا المال لحسابنا انما هو ثلاثة آلاف الف دينار وقد بقي عليكم سبعة آلاف الف دينار وظهر لي انكم عجزتم ثم اخذ اموال المصريين حكام البلاد والتجار الغائبين عن دمشق وافرد على كل رأس من كبير وصغير عشرة دراهم شامية وافرد على اوقاف الجوامع والمساجد اجرة ثلاثة اشهر فتزايدت البلايا وكانت دمشق يومئذ احسن مدن الدنيا واعمرها كما قال المؤرخ ولذلك هان عليها ان تجمع عشرة ملايين دينار وهو اذا قيد اعتباره بنسبة هذه الايام لا يقل عن مئتي مليون ليرة رجع الى الرسوم والمكوس في القطر الشامي فقد تنوعت انواعها في عهد الجراكسة ومنها ما كان الخلف يلغيه على غير ارادة السلف . وترى الى اليوم في جامع حلب الكبير[2] عدة سوار في الغاء الرسوم فالسارية الاولى كتب عليها ان الملك دمرداش ابطل سنة ٨١١ مكس البيض من المملكة الحلبية . الثانية ابطل فيها الملك جقمق سنة ٨٥٢ ما كان يؤخذ ظلماً من الدلالين في سوق الحراج . الثالثة في سنة ٨٤٦ بابطال الملك الظاهر جقمق مكس الكتان . الرابعة سنة ٨٤٦ بابطال ما كان يؤخذ من اهل سرمين . الخامسة بتاريخ سنة ٨٥٧ بابطال مكس الزيتون من قرى

---

(١) النجوم الزاهرة في ملوك مصر والقاهرة لابن تغري بردي وتاريخ مخطوط ناقص من اوله (٢) تاريخ حلب الشهباء للدكتور بيشوف الجرماني .

عزاز . السادسة سنة ٨٦٤ بابطال ما تجدد على المصبغة بقلعة القصير عن كل خابية عشرة دراهم وان لا يؤخذ منهم سوى كل خابية درهم واحد . وغيرها بابطال مكس السلاح في جميع سوق السلاح ومنها ما كتب سنة ٨٨٢ بابطال مكس الملح الداخل مدينة حلب ومنها لابطال ما على الدباغين بدير كوش من المكس المثلثة ومنها ما صدر سنة ٨٩٣ بابطال ما كان يأخذ ناظر الحنة من سوق الحناءية ومنها ما صدر سنة ٩٠٢ بابطال ما كان يؤخذ من مكس القطن ومنها ما صدر سنة ٩٠٢ بابطال مكس المسك والزعفران ومنها بابطال مكس السماق ومنها بابطال ماهو معين عن ختم القماش العراقي والدمشقي والقدسي . ومعظم هذه الاوامر المسطورة على الاعمدة مشفوعة بجملة ملعون ابن ملعون من جددها او يعيدها الى غير ذلك من استجلاب اللعنات على من يجددها ومنها كان الله ورسوله خصمه يوم القيامة الى غير ذلك من القيود والعقود .

و يحق لنا ان نستنتج مما تقدم ان المكوس كانت تختلف باختلاف البلاد فما كان في طرابلس لا يجبى مثله في حمص وما كان في القدس لا عهد لحلب به وما في دمشق لا مثيل له في المدن الاخرى وهاك امثلة اخرى من هذا القبيل ففي مدخل جامع طرابلس [1] امر بابطال المظالم المحدثات على اهل طرابلس من التحجير على قوت العباد من القمح واللحم والخبز والفراخ وغير ذلك وذلك في ايام ابي النصر شيخ سنة ٨١٧ وفي مدخل هذا الجامع امر من صاحب طرابلس بابطال منع استيفاء رسم الدخان وما يستأديه من يكون متكلماً في ديوان الحجوبية الكبرى واستاد دارية الديوان الشريف من سكر وخل وغير ذلك ومن طرح الصابون والزيت والبلس (Potasse) ومن جميع مايحدث من ديوان النيابة والديوان الشريف وغيرها ومن جميع الكلف والخادم الجارية بها العادية قديماً والحادثة مستقبلاً سنة ٩٠٨ وعلى حائط مدرسة الشمسية امر كتب سنة ٨٢٦ بابطال الملك اشرف برسباي ما على البلاد الطرابلسية من الخيل بالبريد وفي سنة ٨٤٦ سومح عوام القدموس بما على انوال الحياكة وخراج الكروم بالقدموس مسامحة مستمرة على الدوام ونقش ذلك على حائط الجامع الكبير وفي سنة ٨٥١

(١) رحلة فان برشم الى سورية Van berchem : Voyage en Syrie

ابطل ما تجدد على عوام القدموس والكهف والمنيقة والعليقة والحوابي من الاعمال الطرابلسية من الثياب الخام ودورة الاستاددار . وفي مدرسة طرابلس رسم بابطال ما على النحيرة (المسلخ) بطرابلس من الموجب لديوان النيابة وقدره في كل يوم ثمانون درهماً وبابطال معلوم كتابة السراحد وعشرون درهماً ومعلوم الحجوبية ثلاثة عشر درهماً وفي حائط تلك المدرسة ايضاً كتابة بتاريخ ٨٨٨ بابطال المظالم وهي الطروحات التي كانت تطرح على التجار والمتسببين بمدينة طرابلس وذلك عن الصابون والكرم والزيت وغير ذلك وفي سنة ٨٨٨ ابطل مكس الدواليب الحرير والقصابة بالكهف والقدموس وابطل مكس نحيرة البقر والجاموس وقطع الضأن وقرم الاساكنة بالقدموس والحوابي وعلى ذلك الحائط كتب سنة ٩٠٩ بابطال المظالم والحوارث عن فلاحي الوقف ان لا يكرّبوا فلاحي الوقف الا الجزية الشرعية والمال المقرر وفي سنة ٨٢١ ابطل ضمان المكس بسوق العطارين بطرابلس الشام وكتب على حائط مدرسة الرفاعية سنة ٨٧٠ ان لا يؤخذ من تجار حماة وغيرها من السمسرة والترجمة الا ما جرت به العادة القديمة وهي على الالف عشرة دراهم لا غير وان لا يتناول الاجرة الا من باشر العمل بنفسه من ابناء السبيل ومنع النصارى من الترجمة والسمسرة وان لا يؤخذ شيء ممن بيع سلعته بغير دلال .

وبذلك رأيتم ان الغاء المظالم والمغارم كان على اشده في آخر ايام الجراكسة وكان من اسوء ملوكهم شعبان قال المؤرخون فيه انه كان متطلعاً الى جمع المال واقام ديواناً برأسه للبدل وفتح باب قبول البدل في الاقطاعات والوظائف وجعل لذلك ديواناً قائماً بالذات وكان يعين البدل في المناشير وهو مبلغ ثلثمائة درهم فما فوقها والخلاصة فان الجراكسة تفننوا في طرح المكوس ومن غريبها في ايامهم مكس القرعان وذلك ان شخصاً من المماليك الجراكسة كشف رأسه في سنة ٨٣٠ بين يدي السلطان فاذا هو اقرع فضحك منه السلطان فقال ذلك المملوك اجعلني والي القرعان يا مولانا السلطان فاجابه السلطان الى ذلك واخرج له مرسوم سلطاني به وان يكون شيخ القرعان وخلع عليه خلعة فصار يدور في الاسواق والحارات ويكشف رؤوس الناس فمن وجده اقرع يأخذ منه ديناراً حتى اعيان الناس فضج منه الناس وشكوه للسلطان فضحك ونادى بالامان للقرعان وان كل شيء على حاله وكسب ذلك الرجل في هذه الحركة مالاً عظيماً .

انتهى دور الجراكسة المحزن المرمض وأملت الامة بدخولها في حوزة الترك العثمانيين ان ترى ايام رغد وسعادة لانها دولة جديدة تتحامى ما امكن الاغلاط التي وقعت فيها الحكومة قبلها ولكن جاء الامر على العكس من ذلك على ما تراه . لما فتح السلطان سليم العثماني الشام ومصر بعد ان كان في ضائقة شديدة اضطر معها الى الاستدانة من بعض التجار قال وقد ملأ خزائنه من اموال الجراكسة : انى ملأت الانابير بالذهب وكل من يستطيع من اخلافي ان يملأها دراهم فليختم عليها بطابعه والا فتبقى الخزينة السلطانية مختومة بطابعي . هذه كانت وصيته ولذلك كانت خزينة « الاندرون » مختومة بخاتم سليم . لا جرم ان اكثر فتوح السلاطين العثمانيين كان السائق اليها حب الغنائم والنهب ولذلك كانوا يرجحون فتح البلاد في جهات اوربا على الفتح في آسيا لان تلك كانت اغنى في نظرهم وعلى شيء من الانتظام في الجملة تسد مغانمها نهمة جيوشهم وخواصهم وفيها من الجمال ما يكافيء الاتعاب فتمتع السلطان واهل دولته بمن شاؤا من بنات المغلوبين و بنيهم ولذلك جاء النسل التركي في الاستانة فقط مزيجًا من الروم والكرج والبشناق والارناؤد والرومان والصرب والبلغار والمجر والطليان والروس والبولونيين وغيرهم من امم اوربا .

قال ابن اياس[1] كان في حلب من المال عندما فتحها سليم بن عثمان نحو مائة الف الف دينار ورأى من الكنابيش الزركش والرقاب الزركش والطبر والسروج الذهب والبلور وطبول البازات واللجم المرصعة والفصوص المثمنة والبركستوانات الفولاذ الملون والسيوف المسقطة بالذهب والزرديات والخوذ الفاخرة وغير ذلك من السلاح ما لم يره قط ولا فرح به احد من اجداده ولا احد من ملوك الروم لان الذي جمعه الغوري من الاموال من وجوه الجور والظلم والتحف التي اخرجها من الخزائن من وفائد الملوك السالفة من عهد ملوك الترك الجراكسة احتوى على جميعه السلطان سليم شاه بن عثمان من غير تعب ولا مشقة اه .

ولما دخل السلطان سليم دمشق تفنن في ضرب المكوس ومن جملتها المكوس على المومسات[2] فتأسف العقلاء واكبر الامر اهل الدين والورع . ومن وصل به الطمع في مال الامة الى هذه الدرجة وهو في مبدإ تغلبه عن البلاد يجب عليه ان يريها شيئًا

(١) تاريخ مصر (٢) الكواكب السائرة .

ن العدل ينسيها مظالم الدولة الجركسية وحدث ما شئت ان تحدث عما احدثه اخلافه
ن البدع في الارتفاعات بعده حتى قال مؤرخو الترك[١] انفسهم ان خراج ايالة الشام
كله كان يعطى للمرأة السابعة من نساء السلطان ابراهيم وكان الجابي يأتي دمشق فيجبيها
نفسه لان نساء القصر لم يكنّ يأمنّ احداً من الولاة والمتصرفين على جبايتها من
لامة . فتأمل ايالة بل مملكة كهذه تعطى جبايتها لامرأة واحدة من نساء القصر
فقها على زينتها وازيائها كيف تكون مجابيها عادلة مصروفة سبلها !

قسم القطر السوري اوائل الفتح العثماني الى اربع ايالات كبرى[٢] وهي ايالة دمشق
تحتوي على الوية دمشق والقدس وغزة وصفد ونابلس وعجلون واللجون والبقاع وعكا
ندس وصيدا و بيروت والكرك والشوبك واقطاعها السنوي كلها مليون اقچه[٣] ولأمير
ائها من مئتين الى ثلثمائة الف اقچه وفيها ١٢٨ زعامة و ٨٦٦ اقطاعاً وعدد جندها
٢٦٠ من الفرسان . وكانت ايالة طرابلس عبارة عن الوية طرابلس وحماة وحمص
سلمية وجبلة وارتفاعها السنوي خمسة يوكات[٤] ولديوان الخاص من ٢١٠ الى ٣٩٠
ف اقچه وحاميتها من الفرسان ١٤٠٠ وايالة حلب وتدخل فيها حلب واذنة واكراد
كليس والبيرة (بيره جك) وعزيز والمعرة وتركمان حلب وعزاز ومنبج والمضيق وخراجها
ثمانمائة وسبعة عشر الف اقچه وديوانها الخاص يرتفع من ٢٠٠ الى ٥٠٠ الف اقچه
في هذه الايالة ٤١ زعامات و٧٩٩ اقطاعاً وحاميتها ٢٥٠٠ فارس يخرج منها عشرة
وكات كان يدفعها اولاد رمضان حكام اذنة . وهناك بعض ولاية تحسب من سورية
ثل الرقة وسروج وعانة تدفع ايضاً خراجها بحسبها .

وكانت الدولة تستوفي نصف ايراد سورية على عهد السلطان سليمان الاول[٥] اعني
ي سنة ٩٩٩ هـ ١٥٥٣ م ٢٠٠,٠٠٠ دوكا والدوكا عشرا قچات والبارة ثلاث اقچات
تصرف الباقي على وقاية البلاد ومحافظتها وكذلك كانت تعمل في مصر تأخذ نصف
يعها وتصرف النصف الآخر في حمايتها .

---

(١) تاريخ ابو الفاروق لمراد بك (بالتركية) (٢) نتائج الوقوعات لمصطفى باشا
بالتركية) (٣) كل ثلاث اقچات بارة وكل ٤٠ بارة قرش والكيس خمسمائة قرش
هبا او فضة (٤) اليوك مبلغ خمسمائة الف قرش (٥) منتخبات الجوائب .

وما برحت الحال المالية في هذه الديار في ادبار وهي تبع للوالي الذي يتولى زم
الحكم فقد ذكروا ان والي الشام رفع في سنة ٩٩٤ المظالم وابطل المكوس الزائد
فابطل مكس الخمارات وكان لكل من كان حاكماً على بر الشام ثم ابطل اليسق من بار
صاحب الشحنة . واليسق كبير الانكشارية يلتزم هذه الوظيفة بمال كبير يدفعه للآ
وللباشا ويكون في باب صاحب الشحنة يقطع الجرائم ويدفع المال عن ارابه يربح دينا
عثمانياً كل يوم فاذا كانت الجريمة خمسين ديناراً مثلاً دفعها عمن ألزم بها وله ربح
في كل يوم خمسون عثمانياً فاذا بقيت عليه اياماً حتى يسعى في تحصيلها تضاعفت عل
حتى لا يقدر على الوفاء والتخلص منها فان كان له اسباب او عقار او وقف او غير ذلك
باعها او ملكها لذلك اليسق كيفما اراد فادى ذلك الى تمول الانكشارية وتملكهم كثير
من الاملاك وابطل اليسق من باب القاضي والانكشارية التي رتبت على البضائ
المجلوبة وابطل المكوس التي كانت تؤخذ على اللبن الداخل الى دمشق وعلى الموازين

وفي سنة ١٠٠٤ طالبت الحكومة الرعايا بعوارض سنتين جديدة وعتيقة وطالبه
الاسرائيليين بمال عظيم . وهذا كثيراً ما كانت تعمد اليه حتى الى عهد قريب تطال
المال قبل استحقاقه وتسلب اموال الصيارف والمرابين بحجة الاستدانة منهم وحدث
ان بعض الامراء والملوك صادروا النصارى واليهود خاصة كما فعل الملك الاشرف
قاتيباي فصادرهم مرتين في ايامه . وغرّم احمد حافظ باشا سنة ١٠١٨ وكان كاف
الشام اموالاً طائلة وصادر جماعات في دمشق واخذ اموالاً منهم بغير حق ولذلك
كانت المصادرة عامة تتناول من في صندوقه مال ايا كانت مذهبه .

وهكذا انقضى القرن الحادي عشر والثاني عشر والثالث عشر في سلسلة مغار
ومظالم فقد تولى احمد باشا الجزار دمشق لاول مرة سنة ١٢٠٠ وكانت مدة حكمه فيه
خمس سنين لم يرتح شهراً واحداً من طلب المال ظلماً ومن طرح النقود وطرح البضائ
المتنوعة ينهبها من جهات ويطرحها على اخرى باسعار زائدة ومن مظالمه انه اذا وجد
قتيل في احد الانهار يلحقون جميع القرى التي تشرب من ذاك النهر ويأخذون منه
مالاً غزيراً وكان لا عمل له الا القبض على الاغنياء ومصادرتهم على ابشع صور
فصدق فيه قول الشاعر :

قد بلينا بامير ظلم الناس وسبج فهو كالجزار فيهم يذكر الله ويذبح

قال ابن آق بيق[1] في حوادث سنة ١٢١٧ شغل الشام بالظلم واكرامية الباشا من البلاد واشتغل حسن آغا بالظلم في دمشق وارهاق القرى بالظروحة والاكراميات واقراض الذخائر ومعاونة الجردة وغير ذلك من المظالم التي لم يسمع لها اثر في السابق. وفي سنة ١٢٤٧ كانت محاولة سليم باشا والي الشام وضع « مصريتين » ضريبة على كل بكرة اي عقار في دمشق من جملة اسباب قتله حرقاً مع جماعته .

وقال ابن عابدين : ان غالب الغرامات الواردة على القرى في هذا الزمان (اي في اوائل القرن الثالث عشر) ليست لحفظ املاك ولا لحفظ ابدان وانما هي مجرد ظلم وعدوان فان غالب مصارف الوالي واتباعه وعمارات منزله ومنزل عساكره وما يدفعه الى رسل السلطان الواردين باوامر ونواه وامثال ذلك كله يأخذه من القرى ويسمون ذلك الذخيرة تؤخذ في بلادنا في السنة مرتين ويزيد فيها دراهم كثيرة رشوة لاعوانه وحواشيه من اعيان البلدة وقد جرت العادة بقسمة ذلك كله على عدد فدان القرية وتارة يسمونه على مقدار حق الشرب بالساعات الرملية فمن كان له فدان مثلاً يؤخذ منه ما يخصه او من له ساعة يؤخذ منه ما يخصه سواء كان رجلاً او امرأة او صبياً وكذا يجعلون منها على رقاب الرجال الساكنين في القرية الذين لا ملك لهم فيها .

قلنا وهذا من جملة الدواعي التي انتقلت بها في القرن الماضي قرى ومزارع كثيرة في سهول سورية وجبالها الى ارباب النفوذ فخرج اهلها عن ملكها ورضوا بالاستعباد على ان يكونوا احراراً مالكين وذلك فراراً من ظلم الحكومة وتخلصاً من الضرائب الثقيلة التي لا تتحملها نفس بشرية وكثيراً ما كان الشيوخ يقصون علينا قصة الطبلة يوم تدق في قريتهم ويجيء اعوان الظلمة لاخذ المظالم من اهلها وهناك كنت تسمع من المؤلمات وضروب الظلم في طرق الجباية ما تسأل الله معه السلامة وتستغرب كل الغرابة من تنفس هذا الناطق المتمرد ومن طرز ادارة العثمانيين التي تعرف كيف تستنزف دماء الرعية واموالها وقلما فكرت فيما يجلب لها الثروة ويحفظ عليها الحق ويقم بينها بسطاط العدل .

(١) تعليقات بخط اليد

ولما فتح جيش محمد علي المصري بلاد الشام كان الاجنبي[1] اذ ذاك يعطي رسو
كمارك وضرائب اقل مما يدفع الوطني بكثير ولذلك اضطر بعض التجار الى ابتياع حما
الاجانب حتى يستطيعوا ان يتجروا وهذا كان مبدأ اشتداد الامتيازات الاجنبية
كتب اللورد دوفرين[2] الى حكومته سنة ١٨٦٠ يقول : في مقدمة اسباب ضعف
الادارة العثمانية في سورية ان الباب العالي كان يعتبر هذه الولاية منذ بضع سنوات
كايالة اجنبية يقتضي الانتفاع منها ماامكن ولذلك طرح منصبها في المزاد ولم يول عليه
الا الزائد الاخير ومن الطبيعي ان كل والٍ جديد لم يكن يفكر الا في تعويض مادفع
من المال و بجمع الثروة فيسلب اهالي ولايته لدن وصوله مبتزاً منهم الاموال ومثقلا
كاهلهم بالضرائب الجديدة . و بعد ان ذكر كيف كان الوالي يرشي جماعة الاستان
لتستقيم له الولاية مدة يواصل فيها استنزاف الاموال واملأ جيوبهم بها قال : فنش
عن ذلك مظالم لا تطاق وابتزاز اموال لا تحصى وتعاقب على الايالة ولاة غيرا كفا
للمنصب جائرون مرتشون طماعون في جمع المال لا تشبع بطونهم خلون من ادنى اهتما
بالمصلحة العامة اه .

تبدلت الاوضاع الادارية في سورية مرات على عهد العثمانيين وفي سنة ١٢٧٢
كانت تقسم الى ايالتين ايالة دمشق وايالة صيدا ودخل الاولى التي هي عبارة عن دمشق
ومرج الغوطة ووادي العجم ووادي بردى وجبل قلمون وحماة وحمص و بعلبك ومعر
النعمان وعجلون والبقاع وحاصبيا وراشيا وحوران وجبل الدروز وحصن الاكرا
والقنيطرة وايكي قيوني من الخراج والاعشار والبدل العسكري والرسوم المختلفة ١٨٠٥
اكياس يضاف اليها ٩٠٠ كيس كانت تدفعها الخزينة الى الاوقاف وذلك عد
ما كان يؤخذ من حماة وحوران وحمص وجبل الدروز وحصن الاكراد ومعرة النعمان
وعجلون عيناً من الاعشار والرسوم وهو ١٨٧٥٩ اردباً من القمح و ٢٥٨٨٤ اردباً من
الشعير و ٩٥١ من الذرة و ١٣٣٩٣ اوقة سمن و ٣٢٠ اوقة حرير و ١٣٠٠ رأس غنم

(١) سورية على عهد حكومة محمدعلي لليرير F. Lerrier : la Syrie sous le gouevrnement de méhémet-ali

(٢) المحررات السياسية تعريب الشيخين فيليب وفريد الخازن .

وكان دخل ايالة صيدا وقائم مقاميتي لبنان الدرزية والمسيحية و يدخل فيها بيروت وطرابلس واللاذقية ونابلس وعكا وحيفا وساحل عتليت والاقضية الشمسية ١٥٤،٣١ كيساً ما عدا المستوفى عيناً من القمح والشعير والذرة والكرسنة والسمسم والعدس والسمن والزيت والفيالج والقطن .

وكان مجموع دخل ايالة دمشق ١٨٥ الف ليرة على ذاك العهد وايالة صيدا ١٥٠ الفاً وكان لبنان يؤدي للدولة سنوياً ٣٥٠٠ كيس جزية وخراجاً . كتب المستر برانت قنصل انكلترا في دمشق الى سفير دولته في الاستانة عن حالة ايالة دمشق في ١٤ حزيران ١٨٥٨ من كتاب ما يأتي : ان الضرائب كانت باهظة على عهد الحكومة المصرية على ان استتباب الامن وعدم بخل الحكومة على الشعب كان يكفيان لاقناعه ان في وسعه تحمل وقرها دون ان يرزح تحتها وكان الدخل يدار بنزاهة واقتصاد ولدى الحكومة المصرية جيش وافر العدد تقوم بكل نفقات ادارة الايالة المتوقع ازديادها تدريجاً اما حالة اليوم (اي على عهد الحكم التركي) فهي على عكس ما تقدم من جميع الوجوه فالضرائب عبء ثقيل لا يطاق[1] مع انها اقل من ذي قبل والامن مفقود والدخل يقبل كل يوم لاهمال القرويين حراثة الاراضي وكل ما يتم جمعه ينفق باسراف او يسرقه الموظفون والاموال اللازمة لادارة الحكومة تطلب من الاستانة وصار من الجلي ان المالية تزداد اختلالاً وفساد الادارة مستمر . كانت حكومة محمد علي فرضت على كل ذكر ساكن في المدينة ضريبة جديدة تدعى ضريبة الفردة تختلف بين ١٥ قرشاً الى ٥٠٠ قرش حسب حالة كل انسان وكان مجموعها يبلغ عشرين الف ليرة انكليزية ولما عاد الاتراك الى البلاد لقوا مقاومة شديدة في جبايتها فابدلوها بضريبة على البيوت تستوفى دون حدوث اضطراب كبير او قتال على ان مجموعها لا يتجاوز العشرة آلاف ليرة انكليزية وقد جرت بعض احتكارات وفرضت ضرائب جديدة على البنايات المحدثة للاستعاضة عن الدخل الذي اسرفوا به وكانت الحكومة المصرية تستوفي نحو ٥٥ الف كيس ولا

(١) قال بيريه ان الضرائب التي وضعها ابراهيم باشا المصري على السوريين كانت شديدة وما كان القوم يتحملونها لو لم يكونوا من عناصر واديان مختلفة قلنا ومن حسنات ابراهيم باشا انه ابطل الرشي والاصطناع وابطل المصادرات وقرر حق التملك .

يتأخر لها بارة وهذا المبلغ يساوي ٢٧٥ الف جنيه فهبط الدخل اليوم الى ٣٥ الف كيس قيمتها ١٤٣ الفاً وخمسمائة جنيه يجبى منها عشرة آلاف كيس اي زهاء ٤١ الف جنيه في ذمة الاهالي وهذه يتعذر جباية قسم منها .

هذا ما قاله رجل غريب عن البلاد واصرح منه ما كتبه مدحت باشا ايام كان والياً على سورية بتاريخ ١٧ آذار ١٢٩٥ شرقية من لائحة في سياسة سورية واموالها ومما قاله:[1] ان الاوامر التي تصدر من الاستانة الى سورية محصورة في طلب المال والجند فقط و بذلك بطل العمل بالقانون والاصول المرعية وفتحت ابواب سوء الاستعمال وما عدا بعض الرجال من الموظفين اصبح كبار العمال وصغارهم لا يلتفتون الى غير مصالحهم فطرأ على المعاملات الخلل و بسوء تأثير ذلك فسدت اخلاق الناس وكثر القتل والنهب والغارة على الاموال والعروض في كل مكان واختل الامن كل الاختلال . قال واذا القينا نظرة على واردات الدولة نرى الخراج والاموال قد نزل ارتفاعها الى النصف وخربت مسائل الاعشار البلاد وقل البدل العسكري وحدث ما شئت عن بلية « القائمة » فمن اجل سقوط اسعارها نزلت الواردات في العام الماضي الى النصف و بقي النصف الآخر في باب النفقات بدون تسديد .

وكلام مدحت باشا يشمل ولايتي سورية و بيروت لان الولايتين في عهده كانتا ولاية واحدة فكلامه يشمل معظم سورية وفلسطين و بالطبع كانت فلسطين اقصى الجنوب وحلب في اقصى الشمال على هذه الصورة او اشد لان روح المملكة كانت واحدة وهي المركزية الشديدة وكانت في الدور الذي سلف لامركزية ولكنها اشبه بالفوضى . ولم تتغير الحالة المالية عن عهد مدحت باشا بل ظلت تعسة الى آخر سقوط سورية ورحيل الاتراك . ' منذ ثلاث سنين وان كانت الارتفاعات زادت في العقود الاربعة الاخيرة لانتشار الامن في الجملة بتأسيس المحاكم النظامية التي قضت على الاستيلاء بعض الشيء وكفت البادية عن العيش في البلاد القريبة من المعمور بعد ان كانت تأتي لاخذ الخوة من القرى القريبة من الحواضر الكبرى ولزيادة النفوس بقلة الاوبئة وتخفيف بعض البطائح وسد العجز المالي ولا سيما في الساحل بما ادخله المهاجرون الى

(١) خاطرات مدحت باشا (بالتركية)

اميركا وغيرها من ابناء سورية فكانوا وما زالوا يحملون الى هذه الديار مبالغ طائلة تدخل في تحسين الزراعة والصناعة وتزداد بها الحركة التجارية . وكانت الدولة العثمانية كلما سلخت عنها الولايات النائية تزيد في مقدار الجباية والمظالم على بلادها فالدخل ينقص على الدوام بسلخ الممالك من جسمها والخرج يزيد لان اهل الاستانة عالة على اهل الولايات يشقى هؤلاء لينعم اولئك ويبنوا القصور ويتمتعوا بالولدان والحور .

ولم يكف الحكومة العثمانية زيادتها في العشور حتى بلغت ثلاثة عشر الا ربعاً في المئة تؤخذ من الحاصل والمحصول عدا ما يلحقها من ظلم الملتزمين والعشارين وهو قد يبلغ عشرين في المئة في بعض الانحاء ولم يكفها زيادة الاموال والضرائب الاخرى الى ضعفين بل الى اضعاف ما كانت قبل عشرين سنة بل زادت في العشر والخراج زيادة مهمة مدة الحرب العامة دع ما احدثته من التكاليف الحربية واستلبته من اموال الفلاحين وعروضهم ومواشيهم ولولا ارتفاع الاسعار ودخول ملايين من الليرات التي اقترضتها الدولة من المانيا لتنفقها على الجيش الذي جمعته وجلبته من القاصية لولا ذلك لبقي عشرة في المئة فقط من قرى هذا القطر عامراً ولآضت الحال اتعس مما كانت قبل ستين او سبعين سنة ايام كان الفلاحون لا يستطيعون زراعة اراضيهم لقلة الايدي العاملة فيجلبون اناساً من العبيد يستخدمونهم في الحرث والكرب .

لا جرم ان الاموال اذا جبيت كما تجبى في البلاد المتمدنة بالرفق وبحسب طاقة المكلفين يتوازن مع الزمن الدخل والخرج بل قد يزيد الاول على الثاني اذا وقع الاقتصاد في وجوه النفقات تكتفي سورية بما تخرجه لها ارضها ويفيض عليها ما تصرفه على الخطوط الحديدية ورصف الطرق وتعبيدها في المدن وبين القرى ومن الاسلاك البرقية والتلفونية والكهربائية وتجفيف البطائح واصلاح طرق الري واقامة معالم العلم ودور التهذيب . وكل مملكة تسد عجزها بالاقتراض ولا تستثمر بايدي رجالها مافي سطحها وبطنها من الخيرات يكون مصيرها الى الاستعباد الاقتصادي وهو ابشع ضروب الاستعباد في هذا العصر وما لا تستطيع ان تعمله لنفسك ليس في مكنة غيرك ان يحمله اليك . وكل امة لا تفرض الجباية بالعقل ولا تجبيها بطرق العدل ولا تبذل على المرافق العامة منها الفضل تخجل بل تضمحل .

محمد كرد علي